

تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ

رسالة مفتوحة للجهة السلفية وغيرهم

للشيخ

أبي حاتم محمد بن كمال السيوطي

تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ

رسالة مفتوحة للجبهة السلفية وغيرهم

(٦)

وهنا نكتة متعلقة بالمسألة السابقة : وهي أَنَّ الذي ذكرناه من وجوب قبول الحق مهما كان حالاً حامله ، هذا إذا كان صاحب المقالة يقولها من قبل نفسه بدون نسبة لها إلى الله ورسوله ، فهذه المقالة تنسب إلى صاحبها ، فيقال قال فلان : كذا ، وقال فلان : كذا ، وحيثها قد يشتبه الأمر على كثير من الناس ، الذين لا يفرقون بين باب (الجرح والتعديل) وبين باب (قبول الحق) فينظرون في قبول المقالة أو ردّها إلى قائلها ، فإن كان مجروحاً عندهم ردّوا مقالته ، بدون نظر فيها ، ولا معرفة بموافقتها للكتاب والسنة ، أم لا ، وإن كان مقبولاً عندهم مُعظماً ، قبلوا مقالته بدون نظر في موافقتها للكتاب والسنة ، أو لا ، ويتأتى في الرد على هؤلاء ، ما ذكرناه في المقالة السابقة

أمّا مسألة تحريم الخروج على الحكام ، فلها مدخل دقيق في هذا الباب ، وذلك أن حاملي هذه المقالة ، والدّاعين إليها ، لا يقولون شيئاً من قبل أنفسهم ، ولا ينسبون إلى أنفسهم شيئاً ، بل هم نقلة ، ينقلون نصوص الوحيين ، ومقالات السلف الصالح إلى الناس ، فلا يصح حينئذ نسبة المقالة إليهم ، ولا أن نقول قال (المداخل) كذا وكذا ، وقال (عملاء الأمن) كذا وكذا ، لأن المقالة تُنسب إلى مَنْ قالها مُبتدئاً ، لا إلى مَنْ قالها مُبلغاً ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فلو قال رجل من الناس ممن تُسميهم (المداخل) أو (عملاء الأمن) قال رسول

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إنما الأعمال بالنيات) فهل يجوز لك أو لغيرك أن

تقول : قال (المداخلة) : (إنما الأعمال بالنيات) أفهذا قول (المداخلة) أو

(العملاء ؟) أم قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟!

فلا شك أن هذا قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ومن نسبهُ إلى (المداخلة)

أو (غيرهم) يكون قد افترى عليهم ، حيثُ نسب إليهم من الكلام ما لم يقولوه ،

ويكون ظالماً مُفترياً حيثُ نفى عن نبيِّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما قاله ونسبه لغيره

ولا أظنُّ عاقلاً يُماري في هذا

فكذلك إذا قال من تسميهم (المداخلة) أو (عملاء الأمن) بل لو قال (كلُّ رجال

الأمن) : قال عبادة بن الصامت رضي الله عنه : (دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعَنَا ، فَكَانَ فِيْمَا أَخَذَ عَلَيْنَا : أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، فِي

مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا ، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا ، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ ، إِلَّا أَنْ

تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا ، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ)

وقال : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً ، فَاصْبِرُوا حَتَّى

تَلْقَوْنِي) وقال : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ

الْمُسْلِمِ فِيْمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ)

فهل هذه الأقاويل والأحاديث هي كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أو كلام

(المداخلة) (والعملاء ؟) أفيصحُّ نسبة هذه الأقاويل إليهم ، فيقالُ قال المداخلةُ

: (السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيْمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ) أم يُقالُ قال رسول الله صَلَّى

الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ أفيجوز أن يُقال : قال عملاء الأمن (سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً ،

فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي) أم هذا كلامُ النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وهؤلاء ما هم إلا مُبَلِّغُونَ عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أفتُنسَبُ المقالةُ إلى مَنْ قالها مُبْتَدَأً ، أو إلى مَنْ قالها مُبَلِّغاً ؟ أفلا يكونُ مُفْتَرِيّاً على مَنْ يُسَمِّيهِم (المداخلَة) (والعملاء) مَنْ نسبَ إليهم كلامَ النبي صلى الله عليه وسلم ، أفلا يكونُ ظالماً للنبي صلى الله عليه وسلم مَنْ نفى عنه ما قاله ، ونسبه لغيره ، أُرأيتَ (المداخلَة هؤلاء) ، أو (عملاء الأمن) أولئك إذا قالوا : قَالَ سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ (قَالَ لِي عُمَرُ : يَا أَبَا أُمَيَّةَ ، إِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي أَنْ لَا أَلْقَاكَ بَعْدَ عَامِي هَذَا ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ وَإِنْ أَمَرَ عَلَيْكَ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجْدَعٌ ، إِنْ ضَرَبَكَ فَاصْبِرْ ، وَإِنْ حَرَمَكَ فَاصْبِرْ) أخرجَه ابنُ أبي شيبة في مصنفه

أفهذا القولُ : (إِنْ ضَرَبَكَ فَاصْبِرْ ، وَإِنْ حَرَمَكَ فَاصْبِرْ) يجوزُ نسبُته إلى (المداخلَة) (والعملاء) أو لا يُنسَبُ إلا لعمرَ بن الخطاب رضي الله عنه ؟ أهذا كلامُ (مدخلي) أو (عميل) أم كلامُ أمير المؤمنين ؟ !
أُرأيتَ لو قالوا : قَالَ الإمامُ أحمدُ في اعتقاده كما في السُّنَّةِ لِلالكائِي (ولا يحلُّ قتالُ السلطان ولا الخروجُ عليه لأحدٍ مِنَ النَّاسِ ، فمن فعل ذلك فهو مبتدعٌ على غير السُّنَّةِ والطريق) أفيصحُّ أَنْ تُنسَبَ هذه المقالةُ (للمداخلَة) أو (للعملاء) أم لا يصحُّ نسبُتها إلا للإمام أحمد ؟

فإذا أقررت - وما أراك إلا فاعلاً إِنْ شَاءَ اللهُ - أَنْ هذه الأقوال لا يصحُّ نسبُتها إلا إلى أصحابها ، فحينئذٍ بطلَ رَدُّ هذه المقالاتِ بدعوى أَنَّ حاملِها (مداخلَة) أو

(عملاء) لأنه ما عادت هذه مقالاتهم ، بل مقالات من قالها مُبتدئاً ، وإذا كنت ممن يقبلُ المقالةَ بالنظرِ إلى قائلِها ، أو لا يقبلُ الحقَّ إلا إذا كان صاحبه مُعظماً فحينئذٍ يلزمك قبولُ المقالاتِ المُحرمةِ للخروجِ على الحكامِ ، لأنَّ أصحابها في الذُّرَّةِ مِنَ العدالةِ والتعظيمِ ، إذ هي مقالاتُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرامِ والسلفِ الصالحِ

إلا أننا نقولُ : إنَّ لك من بابِ الإنصافِ أن تقولَ : وما يدريني أنَّ هذه المقالاتِ صحيحةُ النسبةِ إلى أصحابها إذ هؤلاء المداخلَةُ والعملاءُ متهمونَ عندي وغيرُ مأمونينَ

وجوابك من وجهين : الأولُ أن تعلمَ أنه إنما يُحتاجُ إلى معرفةِ حالِ الراوي إذا كان يُتوقفُ على معرفةِ حاله قبولُ الروايةِ من رَدِّها ، وهذا حينما يكونُ الراوي في زمنِ الروايةِ ، أما إذا كانتُ الروايةُ ثابتةً صحيحةً النسبةِ إلى قائلِها ، لثبوتها بسندٍ صحيحٍ فرغَ منه ، ودوّنَ في الكتبِ ، فسقوطُ حالِ مَنْ روى هذه الروايةَ بعدَ ثبوتها لا قيمةَ له ، ولا يقدحُ في الروايةِ ، ولبيانِ ذلكَ يُقالُ إنَّ هذه الأحاديثَ المذكورةَ في هذا البابِ ثابتةٌ بنقلِ العدولِ الضابطينَ ، ومُدونةٌ في الكتبِ التي اتفقَ عليها أهلُ المشرقِ والمغربِ ، وأطبَقوا على صحةِ نسبتِها إلى أصحابها فالأحاديثُ الدَّالةُ على تحريمِ الخروجِ عامتها في الصحيحينَ ، وهذه الأحاديثُ ثابتةُ النسبةِ إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، وهذه الكتبُ ثابتةُ النسبةِ إلى أصحابها ، فحينئذٍ لو روى هذه الأحاديثَ ، وذكرها كذابٌ مُعَرِّقٌ في الكذبِ لم تكنْ هذه الأحاديثُ ضعيفةً ، ولا باطلةً ، لأنه لا يُحتاجُ في الروايةِ إلى هذا الراوي المتأخِّرِ بعدَ ثبوتِ

الأحاديث في هذه الكتب المدونة ، فبقي عليك أن تقول نعم لا اعتبار لحال الرواي المتأخر بعد ثبوت الرواية ، وتدوين الكتب المصنفة التي يُنقل عنها ولست أشك في هذا ، ولكنني لست آمن أن يزيدوا في الرواية وينقصوا منها ، فجوابك هو

الوجه الثاني : وهو أنه يمكنك الرجوع إلى الكتب التي نقلوا عنها ، وعزوا إليها فإنك إذا فعلت ، بأن لك الصواب ، وظهر الحق ، وبمثل هذا جاءت السنة ففي صحيح البخاري عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : (أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنِيَا ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ ؟ فَقَالُوا : نَفْضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ ، فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا ، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : ارْفَعْ يَدَكَ ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ) فلما أخفى اليهود آية الرجم ، ووضع أحدهم يده على موضعها لتخفى ، فقال له عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (ارْفَعْ يَدَكَ ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ) فإذا ظننت أنهم فعلوا بالنصوص ما فعله اليهود ، فافعل ما فعله عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ رضي الله عنه ، لتتبين هل زادوا في الرواية ونقصوا ، أم أتوا بها على أصولها ؟